أحوال الضحايا وتوجهاتهم بخصوص المحاسبة والتعويضات

ملخص

قامت مؤسسة اليوم التالي، خلال المدة بين 19 شباط / فبراير و2 أيار/مايو 2019، بإجراء استبيان شمل 2131 مستجيباً داخل سوريا وخارجها: 1154 رجلاً و977 امرأة، ومن أبرز النتائج:

- يحتل النظام السوري المرتبة الأولى بين أكبر منتهكي حقوق الانسان في سوريا.
- أدت الاعتداءات إلى إصابات جسدية بنسبة 65%. وأضرار نفسية ناتجة عنها بنسبة 85%نصف الضحايا تقريبا لا يتلقون أي دعم ، بينما (43.1%) يتلقون مساعدات أغلبها مادية، ومنهم 15% فقط من يتلقى دعماً نفسياً، والدعم الحقوقي شبه غائب.
- أغلب الإصابات حدثت في أماكن بعيدة عن المناطق العسكرية (85%)، وبلغت الإصابات ذروتها في عام 2016 بعد التدخل الروسي في سوريا بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2015.
- 41.4 % من الإصابات في عينة البحث حدثت في مركز اعتقال نتيجة عمليات التعذيب. وثلث الحالات كانت داخل المنزل أو أثناء الوجود في مكان عام (قصف المدنيين). أقل من 7% كانت أثناء الوجود على جبهات القتال.
- في حالة الاختفاء القسري أو قتل أو اعتقال أحد أفراد العائلة هناك إصرار كبير على العدالة من خلال المحاكمات. لكن يمكن اعتماد التعويض في حالة تدمير الممتلكات أو سلبها ونهبها
- المحاسبة تأتي كأولوية في استراتيجيات تعويض الضحايا، ويأتي الاعتذار والعفو في مرتبة أدنى
- تعويض من تعرض لإصابات أو أضرار نفسية تعيق القدرة على ممارسة الحياة الاعتيادية يفرض وجود خطط عامة لمساعدة هؤلاء المصابين والمتضررين مادياً، بالإضافة إلى تحقيق العدالة من خلال المحاكمات.
- في حالتي الإبادة الجماعية (من قتل أو من أصدر أوامر بالقتل) وارتكاب جرائم ضد النساء ظهر اتجاه نحو إجراءات انتقامية بسبب خطورة الجرائم المرتكبة وأثرها المعنوي على أفراد الأسرة وفقدان الثقة في إجراءات محاسبة وعدالة في بلد لم يعرف العدالة ولا سيادة القانون ولا القضاء النزيه المستقل، وبقيت السلطات الحاكمة فيه فوق القانون لعقود طويلة.
- هناك دعم مطلق لكافة الإجراءات التي من شأنها مساعدة الضحايا
- أقل من ربع المستجيبين قالوا إنه يجب نسيان ما حدث واعتباره من الماضي والبدء بحياة جديدة

- قال ثلث المستجيبين تقريبا يقول إن لمعرفة الحقيقة أثراً إيجابياً على التعايش والسلم، لكن حوالي الثلث أيضاً يعتقدون أن لها أثراً سلبياً. النسبة نفسها تقريباً رفضت إعطاء موقف واضح.

التوصيات:

- جرت الاعتداءات على الكرامة الإنسانية في سوريا بطريقة ممنهجة من قبل النظام السوري الذي اعتمد انتهاكات حقوق الإنسان وسيلة لإخماد أصوات الحرية. ومن الضروري اتخاذ إجراءات لكشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات في حق المدنيين، وإصلاح المؤسسات الحكومية وبخاصة القضائية منها.
- العمل على توعية المدنيين بقضايا العدالة الانتقالية وسيادة القانون والتمييز بين الإجراءات القانونية والانتقام، وكذلك الآليات المناسبة للوصول إلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات في حق المدنيين.
- ضرورة عمل المنظمات على دعم ضحايا الانتهاكات سواء بالدعم المالي أو القانوني أو النفسي، وخاصة في حالات النساء نتيجة الوصمة الاجتماعية التي يعانين منها بعد خروجهن من المعتقلات، وأن يصبحوا فاعلين في مشاريع وبرامج العدالة الانتقالية.
- أن تقوم السلطات القادمة بـ:
  - الكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين والمغيبين قسراً لدى النظام، فمعرفة الضحايا للحقيقة لها أثر إيجابي على التعايش والسلم.
  - الاهتمام بتعويض الضحايا أو عائلاتهم، ودعم الجمعيات التي تدافع عن حقوق ضحايا الانتهاكات
  - تقديم مساعدات منتظمة لأولئك الذين تعرضوا لإصابات تسببت في فقدان قدرتهم على العمل والحركة بشكل جزئي أو كامل
  - تخصيص نسب من الوظائف الحكومية للذين تعرضوا لأضرار جسدية أو نفسية تسببت في فقدان قدرتهم على الحركة أو العمل بشكل جزئي، بشكل يتناسب مع حالتهم وكفاءتهم..

لقراءة كامل التقرير من هنا